المجلس الإقليمي لتيزنيت
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵉⵣⵏⵉⵜ
Conseil Provincial Tiznit

الهجرة و التنمية
Migrations & Développement

الأجندة الإقليمية للمساواة

المجلس الإقليمي لتزنيت

يناير 2023

جهة سوس ماسة

المجلس الإقليمي لتيزنيت
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵉⵣⵏⵉⵜ
Conseil Provincial Tiznit

المهجرة و التنمية
Migrations & Développement

المجلس الإقليمي لتزنيت

الأجندة الإقليمية للمساواة

إعداد: أحمد الدحماني

يناير 2023

المحتويات

مدخل عام 4
مقدمة 6

الإطار العام وسياق الأجندة الإقليمية 7

الفصل الأول : الإطار المعياري للأجندة الإقليمية للمساواة 9
1. الإطار المعياري الدولي 10
2. الإطار المعياري الوطني 11

الفصل الثاني : الإطار الترابي لإعمال الأجندة الإقليمية للمساواة 12
1. إداريا 13
2. ديمغرافيا 13

الفصل الثالث : توجهات الأجندة الإقليمية للمساواة 14
المدخل الاستراتيجي الأول : تعزيز مقاربة النوع كآلية للتدبير والتخطيط التنموي 16
المدخل الاستراتيجي الثاني : تعزيز مشاركة النساء في الشأن العام 17
المدخل الاستراتيجي الثالث : تعزيز استفادة النساء من الخدمات الأساسية 19
المدخل الاستراتيجي الرابع : مكافحة العنف والتمييز 20

مصفوفة خطة العمل لإدماج المساواة في مخطط التنمية لإقليم تيزنيت 22

الفصل الرابع : المتدخلون و الأطراف الأساسية للأجندة الإقليمية للمساواة 33

مدخل عام

لم يعد ثمة مجال للشك في أن المساواة تشكل مدخلا رئيسيا لإرساء سياسات عمومية قطاعية وترابية عادلة وناجعة. لهذا انخرط المغرب منذ أزيد من 10 سنوات في هذا الورش، حيث شكل التعديل الدستوري لحظة مفصلية في تاريخ المساواة في بلدنا وجاءت فيما بعد الخطة الحكومية للمساواة الاولى والثانية أداة لترجمة الالتزامات المعبر عنها في البرنامج الحكومي، وذلك استحضارا لتحديات التنزيل الديمقراطي لمقتضيات الدستور والنموذج التنموي الجديد، والتزامات المغرب لتحقيق الأهداف الإنمائية الألفية، علاوة على خطة العمل الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي نفس الوقت، يمنح مدخل المساواة إطارا لتحقيق الالتقائية بين مختلف المبادرات المتخذة لإدماج حقوق النساء في السياسات العمومية وبرامج التنمية، في انسجام تام مع حاجيات المرحلة الرامية إلى إعطاء بعد جهوي ومحلي لهذه السياسات والبرامج.

وتعتبر التوجيهات الملكية أداة دافعة للمؤسسات والقطاعات لتبني خططا أكثر عمقا وديمقراطية وهو ما وثقه **الخطاب الملكي السامي لعيد العرش يوم 30 يوليوز 2022** الذي جاء فيه أن :

> **"(...) بناء مغرب التقدم والكرامة، الذي نريده، لن يتم إلا بمشاركة جميع المغاربة، رجالا ونساء، في عملية التنمية. لذا، نشدد مرة أخرى على ضرورة المشاركة الكاملة للمرأة المغربية في كل المجالات. وقد حرصنا منذ اعتلائنا العرش، على النهوض بوضعية المرأة، وفسح آفاق الارتقاء أمامها وإعطائها المكانة التي تستحقها".**

وفي هذا السياق الإيجابي، وبتعاون مشترك مع المجلس الإقليمي لتزنيت، عملت منظمة الهجرة والتنمية على تنزيل مشروع "المساواة-AMSASWA" الرامي إلى "إدماجالمساواة في السياسات العمومية الترابية " بجهة سوس ماسة من أجل تعزيز مبادئ المساواة بين الجنسين والتنزيل الترابي للأجندة الحكومية للمساواة (إكرام 1و2) وميزنة النوع الاجتماعي.

وبفضل الإرادة السياسية للمجلس الإقليمي لتزنيت بكل مكوناته، لم يتوان المجلس عن التفاعل الإيجابي مع منظمة الهجرة والتنمية والانخراط معها في مسلسل وضع خطة إقليمية للمساواة وإدماج مقاربة النوع وبعد المساواة في برنامج تنمية العمالة، من خلال مسلسل تشاركي مع المديريات الإقليمية للقطاعات الحكومية اللامركزية وكذا الفاعلين الترابيين ومنظمات المجتمع المدني وأعضاء هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع. هذا المسلسل الذي عرف مشاركة خاصة ومتميزة لدينامية الجندرة والتنمية بسوس ماسة التي تحمل رسالة تحويل المساواة والنوع الاجتماعي من شعارات ومبادئ عامة إلى أدوات وركائز ضرورية للفعل التنموي بالجهة.

وللتذكير، فإن الأجندة الإقليمية تبتغي أن تكون إطارا عاما تنخرط فيه كل الأطراف الفاعلة بشكل طوعي، من جماعات ترابية ومصالح لا ممركزة وقطاع خاص، علاوة على النسيج الجمعوي، للمساهمة في الورش الكبير لمغرب المساواة وفي تلاقح وانسجام تامين مع الخطة الحكومية للمساواة 2023-2026.

مقدمة

تم إعداد الأجندة الإقليمية للمساواة ضمن تعاون مشترك بين منظمة الهجرة والتنمية والمجلس الاقليمي في تفاعل مع مسلسل إعداد المخطط التنموي لمجلس عمالة إقليم إنزكان آيت ملول.

هذا التعاون الذي يندرج ضمن تنزيل مشروع أمساسوا - مساواة - AMSASWA الذي تنفذه المنظمة بشراكة مع المجلس الإقليمي لتزنيت والمجلس الإقليمي لشتوكة آيت باها، ومجلس عمالة إنزكان آيت ملول بهدف إقرار المساواة على المستويات الترابية.

ويتمثل الهدف العام لهذا المشروع في تعزيز المساواة بين الجنسين على المستوى الترابي من خلال إدماج مقاربة النوع في المخططات الترابية، وتعزيز مقدرات المجالس الاقليمية في النوع الاجتماعي والمساواة، وكذا في مجال الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

وقد تم إعداد هاته الأجندة في إطار مسلسل تراكمي عرف مشاركة المجلس الاقليمي وبعض القطاعات الوزارية اللاممركزة وجمعيات المجتمع المدني، خصوصا دينامية الجندرة والتنمية، حيث تم العمل وفق مقاربة تشاركية عملت على تعزيز التشبيك وتقوية القدرات وتبادل الخبرات بين مختلف الفاعلين على مستوى إقليم تزنيت. حيث تم إشراك المجلس الاقليمي، عبر دورات تكوينية، وأوراش عمل ونقاش.

مسلسل إعداد هاته الأجندة كان أيضا وسيلة لتحسيس الفاعلين على المستوى الترابي بمقاربة الحقوق وكذا بمقاربة النوع الاجتماعي، وتمرينا مشتركا حول قدرة الفاعلين على المستوى الإقليمي على ترجمة توجهات الدولة المغربية في مجال المساواة ترابيا، وتحويلها إلى مرجع أساسي في كل مراحل التخطيط الترابي.

الإطار العام وسياق الأجندة الإقليمية:

المساواة بين الجنسين ومحاربة التمييز هي واحدة من المداخل الأساسية التي تحكم توجهات السياسات العمومية والترابية ببلادنا، فمنذ مطلع الألفية والمغرب منخرط في ورش المساواة بشكل جدي، حيث انطلق هذا الورش بالتوجيهات الملكية التي انعكست على التشريع المغربي من خلال إرساء مدونة الأسرة ومحاكم الأسرة، وإدماج مفهوم النوع الاجتماعي في الميثاق الجماعي، مع العمل مبكرا بلجن المساواة والنوع الاجتماعي داخل ما كان يسمى بالجماعات المحلية. إلى جانب هذا، انخرط المغرب في دعم المشاركة السياسية للنساء بالمؤسسات المنتخبة، هذا التوجه تم تأكيده اثناء مراجعة الدستور سنة 2011 حيث أصبحت حقوق الانسان والمساواة بين الجنسين مرتكزا دستوريا، تم تثمينه وتعزيزه بالقوانين التي صدرت غداة إقرار الدستور خصوصا القانون التنظيمي للمالية، والقوانين التنظيمية للجماعات الترابية خصوصا، القانون التنظيمي الخاص بمجالس العمالات والاقاليم.

التوجه التشريعي المغربي في مجال المساواة ليس معزولا، بل هو نتيجة طبيعية لانخراط المغرب النشيط في المؤسسات الدولية والإقليمية المعنية بحقوق النساء، وهو كذلك نتاج التقارير والدراسات التي عملت الدولة المغربية على إعدادها خصوصا تقرير الخمسينية، وتقرير النموذج التنموي والدراسة التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط حول العنف ضد النساء.

هذا التوجه الوطني في مجال المساواة هو ما يجعل الفاعلين على المستوى المحلي، ملزمين بالانخراط في نقل الجهود المبذولة وطنيا، إلى المستويات المحلية، بالنظر لكون إشكاليات التمييز بين الجنسين تظهر بشكل جلي في المستويات الترابية الصغرى، فالفقر المؤنث، وضعف الولوج إلى الخدمات الأساسية، وضعف الاستفادة من الحقوق يتأكد بشكل أكبر كلما ابتعدنا عن المركز وعن الحواضر الكبرى ببلدنا.

لهاته الأسباب، تم إعداد هاته الوثيقة التي تشكل إطارا عاما للعمل على تكريس المساواة بين الجنسين على مستوى الإقليم، وهي

تعبير عن انخراط المجلس الإقليمي وشركائه العموميين والمصالح اللامركزة في تكريس التوجهات الاستراتيجية للمملكة في مجال الحقوق ترابيا،

هاته الوثيقة هي واحدة من المخرجات العملية لاتفاقية الشراكة المبرمة ما بين المجلس الإقليمي لتزنيت، ومنظمة الهجرة والتنمية التي بموجبها عملت هاته الأخيرة على مواكبة المجلس الإقليمي في مجال إدماج مقاربة النوع في مخططه التنموي وكذا العمل مع المنتخبين والأطر من أجل إعداد الأجندة الإقليمية للمساواة.

الأجندة الإقليمية للمساواة، لا تعتبر بديلا عن البرنامج الإقليمي للتنمية، ولا عن الدراسات التشخيصية التي يمكن للمجلس أن يقوم بها تفعيلا لاختصاصاته، بل هي فقط وثيقة تكميلية واجتهاد محمود للمجلس الإقليمي من أجل خفض هوة التمييز القائم على النوع الاجتماعي، وإرساء مساواة حقيقية بين النساء والرجال خصوصا في المجالات التي تدخل ضمن الاختصاصات الذاتية للمجلس الإقليمي.

الأجندة الإقليمية هي كذلك تثمين لما تم التعهد به ضمن البرنامج الإقليمي للتنمية في المجالات التي تهم قضايا المساواة والنوع الاجتماعي، عبر إعادة ربطه بنتائج ومؤشرات تستهدف محاربة التمييز وإرساء مقاربة النوع.

تم العمل على هاته الاجندة وفق مقاربة تشاركية، من خلال إشراك ممثلي المجلس الإقليمي في تشخيص الوضع، واستقراء المناخ الوطني والمحلي الداعم لإقرار حقوق النساء، كما تم العمل على هاته الأجندة خلال الورشات التكوينية، وورشات المواكبة التي تم عقدها تحت إشراف منظمة الهجرة والتنمية ومشاركة ممثلي المجلس الاقليمي منتخبات ومنتخبين، وموظفين وموظفات، بالإضافة إلى رؤساء الهيئات الاستشارية للمساواة والجمعيات النسائية وديناميات الجندرة والتنمية.

تمتد هاته الأجندة للمدة الانتدابية للمجلس ويمكن تحيينها وإغناؤها كلما تطلب الأمر ذلك.

الفصل الأول:

الإطار المعياري
للأجندة الإقليمية للمساواة

الفصل الأول:
الإطار المعياري للأجندة الإقليمية للمساواة

إن المساواة بين الجنسين في عالم اليوم ليست مجرد حق أساسي من حقوق الإنسان، لكنها قاعدةُ أساسٍ ضرورية لعالمٍ مسالمٍ ومزدهرٍ ومستدام. تشكل المساواة في عالم اليوم، المدخل الأساس لتحقيق التنمية، وتجاوز الفقر والتخلف. إن التمييز ضد المرأة لقرون طويلة تجاوز المس بها كفرد إلى المس بالمجتمع ككل، من خلال تأثير هذا الوضع، على التعليم والصحة، والفقر، والاندماج المجتمعي.

ونظرا لهذا الوضع، أطلق المجتمع الدولي العديد من الإعلانات والعديد من المبادرات الرامية إلى مناهضة التمييز، وتجسير الهوة بين الجنسين، وفي نفس الإطار انخرطت الدولة المغربية في العديد من المبادرات الرامية إلى تحسين وضع النساء وتكريس حقوقهن.

1. الإطار المعياري الدولي

ضمن هذا المناخ الدولي والوطني المناصر لقضايا حقوق النساء، يطلق المجلس الإقليمي لتزنيت الأجندة الإقليمية للمساواة انطلاقا من المرجعية الدولية خصوصا:

- الإعلان العالمي لحقوق الانسان.
- العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- إعلان ومنهج عمل بيجين.
- أهداف التنمية المستدامة خصوصا الهدف الخامس، " تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات".

2. الإطار المعياري الوطني

كما تنطلق هاته الاجندة من التقدم المحرز على المستوى الوطني والاختيارات والتوجهات الرامية الى القضاء على التمييز بين الجنسين، خصوصا:

- الخطابات والرسائل الملكية.
- الدستور المغربي.
- القانون التنظيمي للمالية.
- القانون التنظيمي لمجلس العمالة والاقليم.
- القانون المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء.
- الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الانسان.
- تقارير النوع الاجتماعي الملحق بقوانين المالية السنوية الصادرة منذ 2015.
- تقرير النموذج التنموي.
- تقرير الخمسينية.
- التقارير الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ذات الصلة.
- التقارير الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الانسان ذات الصلة.
- الخطة الوطنية للمساواة ١و٢ والبرامج المواكبة لها.
- أدلة والوثائق الصادرة عن المديرية العامة للجماعات الترابية.
- الدوريات الصادرة عن وزارة الداخلية ذات الصلة.

الفصل الثاني:

الإطار الترابي لإعمال الأجندة الإقليمية للمساواة

الفصل الثاني:
الإطار الترابي لإعمال الأجندة الإقليمية للمساواة

1. إداريا

تشكل هاته الأجندة، واحدة من رافعات المساواة على مستوى تراب إقليم تزنيت حيث يتكون الإقليم من الناحية الإدارية من:

- 25 جماعة مؤطرة بثلاث دوائر هي : دائرة أنزي، دائرة تزنيت ودائرة تافراوت، وتتبع لها 07 قيادات.
- 2 باشويات بكل من تزنيت، تافراوت بملحقتين إداريتين لكل باشوية.

2. ديمغرافيا

أما على المستوى الديمغرافي فإن هاته الأجندة، ستشتغل في محيط ديمغرافي أهم خصائصه حسب الأرقام الإحصائية لإسقاطات النشرة الجهوية للمديرية الجهوية للمندوبية السامية للتخطيط بسوس ماسة لسنة 2014، أن عدد سكان إقليم تزنيت بلغ 207.367 نسمة أي بنسبة 14,42% من إجمالي سكان الجهة البالغ 2.896.150 نسمة، وهو ما يمثل 1,17% من ساكنة المملكة.

- بلغ معدل النمو السكاني السنوي للإقليم 1,98%.
- عدد الأسر حسب وسط الإقامة: الوسط الحضري: 81.044، الوسط القروي: 126.323 والذي سجل فيه نمو يقدر 26,2% وهو ما يعكس وضعية التزايد السكاني الذي أضحى يعرفه الإقليم بالخصوص.

الفصل الثالث:

توجهات الأجندة الإقليمية للمساواة

الفصل الثالث:
توجهات الأجندة الإقليمية للمساواة

يشكل الإطار التشريعي والسياسي الوطني والإطار المعياري الدولي الإطار الأمثل للأجندة الإقليمية للمساواة، حيث تعمل هاته الأجندة على جعل المساواة بين الجنسين ومحاربة التمييز المبني على النوع الاجتماعي أكثر عيانية - VISIBLE - حيث تستهدف ضمان انخراط واسع للفاعل الإقليمي في تكريس مبادئ المساواة، عبر القيام بمبادرات تضمن جعل النوع الاجتماعي مدخلا أساسيا للتخطيط التنموي بالإقليم. وبذلك، ترتكز الأجندة الإقليمية للمساواة على أربع مداخل استراتيجية.

المدخل الأول:

تعزيز مقاربة النوع كآلية للتدبير والتخطيط التنموي

المدخل الثاني:

تعزيز مشاركة النساء في الشأن العام

المدخل الثالث:

تعزيز استفادة النساء من الخدمات الأساسية

المدخل الرابع:

مكافحة العنف والتمييز

المدخل الاستراتيجي الأول:

تعزيز مقاربة النوع كآلية للتدبير والتخطيط التنموي

هذا المدخل الاستراتيجي هو مدخل عرضاني أساسي في أجندة المساواة، يستهدف تقوية قدرات المجلس الإقليمي في مجالات النوع الاجتماعي، وهو جواب على إشكالية عدم بناء المخططات على مقاربة النوع الاجتماعي، وضعف الكفاءات في مجال التدبير المبني على النتائج والمستجيب للنوع الاجتماعي، وفي مجالات الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي وتقارير النجاعة... الخ، حيث يستهدف هذا المحور تعزيز قدرات المجلس الإقليمي والمصالح اللاممركزة في مجالات التدبير والتخطيط المبني على النوع الاجتماعي،

أهداف المدخل:

الهدف الأول:

المجلس الإقليمي لتزنيت وشركاؤه يعتمدون مقاربة النوع الاجتماعي في أدوات التدبير والتخطيط.

هذا الهدف مرتبط بتعزيز قدرات المجلس الإقليمي وشركائه كي يدمج مقاربة النوع ومقاربة الحقوق ضمن الأدوات التدبيرية وضمن المقاربات الأساسية للتخطيط.

الهدف الثاني:

المجلس الإقليمي يوفر الفضاء التواصلي والمعلوماتي الأفضل في مجال المساواة والنوع الاجتماعي.

هذا الهدف مرتبط بتعزيز قدرات المجلس التواصلية بخصوص النوع الاجتماعي وكذا قيام المجلس بتوفير وتحيين المعطيات والإحصائيات ذات الصلة بالنوع الاجتماعي.

المدخل الاستراتيجي الثاني:

تعزيز مشاركة النساء في الشأن العام

لعل من سمات التمييز وضعف المساواة، هو عدم قدرة المؤسسات على جعل المشاركة شأنا للنساء والرجال، وكلما ابتعدنا عن المركز إلا ووجدنا مبررات واهية لعدم وجود النساء في مواقع القرار، إما بمبررات ذات صلة بالأدوار الإنجابية، أو التقاليد، أو الأعراف المحلية، ونظرا لتفشي مشكل الإقصاء المبني على النوع الاجتماعي. لهذا يرتكز هذا المدخل على ضرورة تفعيل المكتسبات المحققة في مجال مشاركة النساء سواء من خلال دعم المؤسسات النسائية المدنية، أو من خلال تعزيز موقع الموظفات في البنية الوظيفية، أو تفعيل الهيئات الاستشارية والتشاورية المحدثة بموجب القانون، وكذا العمل على إحداث أقطاب النوع الاجتماعي على المستوى الإقليمي.

أهداف المدخل:

الهدف الأول:

المجلس الإقليمي لتزنيت يدعم مشاركة الجمعيات والهيئات التشاورية في بلورة وتتبع وتقييم السياسات الترابية بالإقليم.

هذا الهدف مرتبط بالدعم الذي يوفره المجلس الإقليمي للجمعيات والهيئات التشاورية كي تكون أكثر فاعلية في مساهمتها في بلورة وتتبع وتقييم السياسات الترابية بالإقليم عبر تقوية القدرات والتواصل وتعزيز المشاركة المواطنة المبنية على النوع الاجتماعي.

المدخل الاستراتيجي الثاني:

تعزيز مشاركة النساء في الشأن العام

الهدف الثاني:

المجلس الإقليمي لتزنيت يعزز موقع النساء الموظفات في المسؤولية.

هذا الهدف مرتبط بتوفير الإمكانيات من أجل دعم النساء كي يصبحن في موقع المسؤولية في المجلس الإقليمي، كما يعمل على ضمان حظوظ أوفر للترقي الداخلي وجعل المجلس الإقليمي معززا للمساواة والنوع.

المدخل الاستراتيجي الثالث:

تعزيز استفادة النساء من الخدمات الأساسية

يشكل ضعف ولوج النساء للخدمات الأساسية خصوصا التعليم والصحة والتكوين المهني وغيرها من الخدمات واحدة من العقبات التي تعترض المساواة بين الجنسين، وهو ما يكرس واقع الفقر وارتفاع نسب البطالة وسط النساء، إضافة إلى إشكاليات أخرى. لهاته الغاية يعتبر هذا المدخل أساسيا في تحسين استفادة النساء من الحقوق والخدمات، كما يستهدف هذا المدخل تعزيز الشراكة مع المصالح الوزارية اللاممركزة والمؤسسات العمومية لخدمة قضايا النوع والمساواة.

أهداف المدخل:

الهدف الأول:

المجلس الإقليمي لتزنيت يعزز النوع الاجتماعي في الخدمات التعليمية والصحية بالإقليم.

هذا الهدف يعنى بتعزيز استفادة النساء من الحق في التعليم والصحة عبر تيسير الولوج إليه وجعل هاته الخدمات أكثر ارتكازا على النوع.

الهدف الثاني:

المجلس الإقليمي لتزنيت يدعم ولوج النساء للأنظمة التعاونية، والأنشطة الاقتصادية، والخدماتية، والتجارية.

هذا الهدف موجه للتمكين المبني على النوع الاجتماعي عبر دعم التعاونيات النسائية ودعم الاقتصاد التضامني المبني على النوع الاجتماعي وكذا تعزيز حضور النساء في الأنشطة الاقتصادية والتجارية والخدماتية.

المدخل الاستراتيجي الرابع:

مكافحة العنف والتمييز

التمييز والعنف المبني على النوع الاجتماعي هما واحدة من كوابح المساواة، فالبحث الميداني المنجز من طرف المندوبية السامية للتخطيط حول العنف، يتحدث عن أرقام مهولة في مجال العنف على المستوى الوطني. وهو ظاهرة قروية ومدينية، يمس مختلف الشرائح والطبقات الاجتماعية، ويشكل السكوت عنه وعدم دعم النساء ضحايا العنف والنساء الناجيات إحدى أوجه تفاقم الظاهرة. وتجدر الإشارة إلى أن المشرع على المستوى الوطني قد أصدر القانون103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، والذي أفرد حيزا للمجالس الإقليمية من حيث عضويتها في الخلايا المحلية لمحاربة العنف والتكفل بالضحايا.

هذا المدخل يستهدف بالدرجة الأولى التحسيس بمخاطر الظاهرة والعمل على الحد منها من جهة، وتعزيز الحماية والتكفل بالنساء الضحايا من جهة أخرى.

أهداف المدخل:

الهدف الأول:

المجلس الإقليمي لتزنيت منخرط بشكل فعال في التحسيس بالظاهرة والحد منها.

هذا الهدف يعنى بإطلاق حملات تحسيسية وبرامج توعوية تستهدف وقف الظاهرة وتجعل المجتمع أكثر مناعة ضدها.

الهدف الثاني:

المجلس الإقليمي لتزنيت يدعم حماية النساء ضحايا العنف.

هذا الهدف موجه لحماية النساء ضحايا العنف عبر الشراكة ودعم مؤسسات الرعاية الاجتماعية ومراكز الاستماع وتوجيه النساء ضحايا العنف. هذا الهدف موجه لحماية النساء ضحايا العنف عبر الشراكة ودعم مؤسسات الرعاية الاجتماعية ومراكز الاستماع وتوجيه النساء ضحايا العنف.

مصفوفة خطة العمل
لإدماج المساواة في
مخطط التنمية لإقليم تزنيت

المدخل الاستراتيجي الأول:
تعزيز مقاربة النوع كآلية للتدبير والتخطيط

أهداف المدخل:

- **الهدف الأول:** المجلس الإقليمي لتزنيت وشركاؤه يعتمدون مقاربة النوع الاجتماعي في أدوات التدبير والتخطيط.
- **الهدف الثاني:** المجلس الإقليمي يوفر الفضاء التواصلي والمعلوماتي الأفضل في مجال المساواة والنوع الاجتماعي.

لأهداف	النتائج	المؤشرات	الأنشطة
الهدف الأول: المجلس الإقليمي لتزنيت وشركاؤه يعتمدون مقاربة النوع الاجتماعي في أدوات التدبير والتخطيط	- برنامج التنمية الاقليمي مستجيب للنوع الاجتماعي.	- وجود أهداف ونتائج ومؤشرات مستجيبة للنوع الاجتماعي. - البرامج والمشاريع تستهدف تعزيز المساواة بين الجنسين. - ميزانية البرنامج مستجيبة للنوع الاجتماعي.	ورشات مواكبة في مجال النتائج والمؤشرات المستجيبة للنوع الاجتماعي.
			تكوين في مجال التدبير المبني على النتائج.
			تكوين في مجال الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

	- الشراكات المبرمة بين المجلس وباقي الأطراف تحترم النوع الاجتماعي.	- وجود بنود ذات صلة بتعزيز المساواة والنوع فيما لا يقل عن 40 في المائة من الاتفاقيات. - انخراط المجلس في ثلاث شراكات على الأقل تروم تعزيز المساواة والنوع.	مرافقة الأطر في تقنيات إعداد الشراكات المستجيبة للنوع. عقد اتفاقيات شراكة في مجال المساواة. وضع مصفوفات لتتبع الشراكات بناء على النوع الاجتماعي.
	- أطر المجلس متمكنون ومتمكنات من مقاربة النوع.	- جودة تقارير نجاعة الأداء وحساسيتها للنوع الاجتماعي. - تقارير التتبع محترمة للنوع الاجتماعي. - الوثائق المرجعية للصفقات العمومية الخاصة بالمجلس تحترم مقاربة النوع الاجتماعي.	تكوين اطر المجلس في تقنيات إعداد تقارير النجاعة المبنية على النوع الاجتماعي. إصدار تقارير نجاعة الأداء محترمة لمقاربة النوع. إعداد دليل توجيهي للصفقات المراعية للنوع. إعداد دورية داخلية تهم مراعاة النوع أثناء إعداد تقارير التتبع.
الهدف الثاني: المجلس الإقليمي يوفر الفضاء التواصلي	- الإحصائيات والمعلومات ذات الصلة بالنوع والمساواة متوفرة ومحينة.	- إحصائيات متوفرة ومحينة - إحصائيات منشورة في بوابة المجلس.	إعداد فريق مكلف بالإحصائيات. نشر المعلومات والمنوغرافيات في

والمعلوماتي الأفضل في مجال المساواة والنوع الاجتماعي	- المؤسسات العمومية ومراكز البحث العلمي والجمعيات تعتمد على إحصائيات النوع الاجتماعي.		البوابة الرسمية للمجلس.
			عقد اتفاقية شراكة مع جامعة ابن زهر شعبة علم الاجتماع.
	- المجلس يتواصل بشكل جيد في مجال المساواة. - الفاعلون المحليون راضون عن الأداء التواصلي للمجلس الإقليمي.	- عدد اللقاءات التواصلية مع الفاعلين المحليين.	وضع مخطط تواصلي مبني على النوع الاجتماعي.
			عقد لقاءات تواصلية مع الهيئات الاستشارية.
			عقد لقاءات تواصلية مع جمعيات المجتمع المدني.

المدخل الاستراتيجي الثاني:
تعزيز مشاركة النساء في الشأن العام

أهداف المدخل:

- **الهدف الأول:** المجلس الإقليمي لتزنيت يدعم مشاركة الجمعيات والهيئات التشاورية في بلورة وتتبع وتقييم السياسات الترابية بالإقليم.
- **الهدف الثاني:** المجلس الإقليمي لتزنيت يعزز موقع النساء الموظفات في المسؤولية.

الأهداف	النتائج	المؤشرات	الأنشطة
الهدف الأول: المجلس الاقليمي لتزنيت يدعم مشاركة الجمعيات والهيئات التشاورية في بلورة وتتبع وتقييم السياسات الترابية بالإقليم	- الجمعيات النسائية فاعل أساسي في بلورة وتتبع السياسات الترابية. - هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع الاجتماعي منخرطة	- عدد العرائض المقدمة من طرف الجمعيات حول قضايا النوع لا تقل عن عريضتين في المدة الانتدابية للمجلس. - عدد الآراء الاستشارية المقدمة من طرف الهيئات التشاورية لا	تكوين الهيئات الاستشارية في مجال تقديم الآراء الاستشارية المستجيبة للنوع. تكوين الجمعيات النسائية في مجال تقديم العرائض. تيسير سبل تقديم العرائض ودعمها.

	بفعالية في التخطيط الترابي.	تقل عن رأيين خلال المدة الانتدابية للمجلس. - عدد الجمعيات النسائية الحاضرة في اللقاءات التشاورية والتشخيصات لا يقل عن عشرين جمعية. - عدد النساء الحاضرات في اللقاءات الدراسية والتشخيصية لا يقل عن ثلث الحاضرين.	إصدار مذكرة داخلية بخصوص ضرورة حضور النساء بنسبة لا تقل عن الثلث في اللقاءات الدراسية والتشخيصية. إحداث شباك خاص لتقديم الدعم التقني لحاملي العرائض ذات الصلة بالنوع الاجتماعي.
الهدف الثاني: المجلس الإقليمي لتزنيت يعزز موقع النساء الموظفات في المسؤولية.	- نساء رياديات على المستوى الوظيفي.	- عدد النساء في موقع المسؤولية لا يقل عن الثلث.	دعم ترشيح الموظفات لموقع المسؤولية. دعم التكوين المستمر. إحداث نقطة ارتكاز النوع الاجتماعي. تحويل فضاء الجماعة الترابية إلى فضاء محترم للنوع الاجتماعي.

المدخل الاستراتيجي الثالث:
تعزيز استفادة النساء من الخدمات الأساسية

أهداف المدخل:

- **الهدف الأول:** المجلس الإقليمي لتزنيت يعزز النوع الاجتماعي في الخدمات التعليمية والصحية بالإقليم.
- **الهدف الثاني:** المجلس الإقليمي لتزنيت يدعم ولوج النساء للأنظمة التعاونية، والأنشطة الاقتصادية، والخدماتية، والتجارية.

الأهداف	النتائج	المؤشرات	الأنشطة
الهدف الأول: المجلس الإقليمي لتزنيت يعزز ولوج النساء للخدمات التعليمية بالإقليم.	- تعزيز حضور الفتيات في مجموع الاسلاك التعليمية.	عدد الفتيات المستفيدات من دور الطالبة. - عدد الفتيات المستفيدات من النقل المدرسي.	- إنجاز دراسة تشخيصية حول التعليم بالإقليم. - تشجيع البحث العلمي بالإقليم. - دعم جمعيات دور الطالبة.

	- تعزيز حضور الفتيات في مجموع الاسلاك التعليمية.	- عدد الطالبات المستفيدات من النقل.	- تعزيز النقل المدرسي. - دعم نقل الطالبات.
الهدف الثاني: إقليم تزنيت يدعم حضور النساء في المجال الرياضي.	- تعزيز الولوج المنصف للخدمات الرياضيية.	- وجود معطيات دقيقة حول ولوج النساء للخدمات الرياضية. - عدد الجمعيات الرياضية النسائية المحدثة والمدعمة. - عدد النساء المستفيدات من الخدمات الرياضية.	- إنجاز تشخيص مستجيب للنوع حول وضعية الرياضة بالإقليم. - إحداث ودعم الجمعيات الرياضية النسائية. - وضع أنظمة داخلية للمنشأة الرياضية تدعم المساواة.
الهدف الثالث: المجلس الإقليمي لتزنيت يعزز ولوج النساء للخدمات الصحية بالإقليم.	- مسح دقيق ومستجيب للنوع الاجتماعي في مجال الصحة بالإقليم. - ارتفاع نسبة النساء المستفيدات من الخدمات الصحية. - انخفاض في نسبة الولادات خارج المؤسسات الصحية.	- وجود قواعد إحصائية مستجيبة للنوع في مجال الوضع الصحي بالإقليم. - الانخراط الايجابي لمجموع الفاعلين في التشخيص الخاص بالصحة. - انخراط المجتمع المدني والمديرية الاقليمية للصحة في الحملات الطبية الموجهة للنساء.	- القيام بتشخيص الوضع الصحي بشكل مستجيب للنوع. - المساهمة في تفعيل دور الوحدات الطبية المتنقلة. - دعم الحملات التحسيسية الخاصة بالصحة الانجابية والجنسية.

الهدف الرابع: المجلس الإقليمي لتزنيت يدعم ولوج النساء للأنظمة التعاونية، والأنشطة الاقتصادية، والخدماتية، والتجارية.	- النساء أكثر اندماجا في المحيط السوسيواقتصادي.	- وضعية حضور النساء في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أكثر عيانية. - ارتفاع عدد التعاونيات النسائية. - ارتفاع عدد النساء المستفيدات من برامج دعم المقاولات العمومية. - ارتفاع نسبة مشاركة النساء العارضات في مجموع دوائر الإقليم.	- إنجاز تشخيص تشاركي مبني على النوع الاجتماعي لمجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالإقليم. - تحديد نسبة لا تقل عن الثلث لفائدة النساء في معارض الفلاحة ومعارض الصناعة التقليدية. - تحديد كوطا لاستفادة النساء من مجمعات الصناعة التقليدية سواء الموجودة او التي في طور الإنجاز.

المدخل الاستراتيجي الرابع:
مكافحة العنف والتمييز

أهداف المدخل:

- **الهدف الأول:** المجلس الإقليمي لتزنيت منخرط بشكل فعال في التحسيس بالظاهرة والحد منها.
- **الهدف الثاني:** المجلس الإقليمي لتزنيت يدعم حماية النساء ضحايا العنف.

الأهداف	النتائج	المؤشرات	الأنشطة
الهدف الأول: المجلس الإقليمي لتزنيت منخرط بشكل فعال في التحسيس بالظاهرة والحد منها	-النساء الضحايا محميات	- عدد الحملات التحسيسية - عدد المستفيدات من الحملات التحسيسية - عدد الشكايات الموجهة للشرطة والدرك	- حملات توعوية بدور الطالبة - المساهمة في بناء منظومة تعليم غير نظامي موازي وواسع لفائدة المرأة - قافلة سنوية بالإقليم - الاحتفال باليوم الوطني للمرأة - إحياء اليوم العالمي للمرأة

الهدف الثاني: المجلس الإقليمي لتزنيت يدعم حماية النساء ضحايا العنف.		-عدد النساء الناجيات. -عدد النساء المستفيدات من الدعم النفسي والإرشاد القانوني. -عدد الأحكام الصادرة لصالح الضحايا.	-اتفاقيات شراكة مع مراكز الاستماع. -وجود قواعد احصائية حول الموضوع. -دعم ومواكبة وتجويد خدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية بالإقليم. -مشاركة الاقليم في الخلايا نشطة ومتميزة. -خارطة اقليمية لمحاربة العنف.

الفصل الرابع:

المتدخلون والأطراف الأساسية للأجندة الإقليمية للمساواة

الفصل الرابع:
المتدخلون والأطراف الأساسية للأجندة الإقليمية للمساواة

تعتبر الخطة الإقليمية للمساواة عملا مبتكرا من طرف المجلس الإقليمي لتزنيت وإطارا عاما يتماشى مع الخطة الحكومية للمساواة ويساهم في منح إطار للعمل الالتقائي بين مختلف الفاعلين المدنيين والمؤسسات المنتخبة والمصالح الخارجية للقطاعات الوزارية وكذلك القطاع الخاص، وعيا من المجلس بتكامل الأدوار بين كل هؤلاء. فهي إذن، ليست على عاتق المجلس وملزمة له وحده، بل نجاحها رهين بالذكاء الجماعي لكل المكونات السابق ذكرها.

وبطبيعة الحال، تعتبر السلطة الإقليمية، وعلى رأسها السيد عامل العمالة، والسلطات المحلية من الشركاء الرئيسيين لتنزيل هذه الخطة وتيسير ترجمتها مع مختلف الأطراف.

المجلس الإقليمي لتيزنيت
ⴰⵙⵇⵇⵉⵎ ⴰⵙⴳⴰⵡⴰⵏ ⵏ ⵜⵣⵏⵉⵜ
Conseil Provincial Tiznit

الهجرة و التنمية
Migrations & Développement

الأجندة الإقليمية للمساواة

المجلس الإقليمي لتزنيت

يناير 2023

تم إنتاج هذه الأجندة من طرف منظمة الهجرة والتنمية في إطار مشروع «أمساسوا»، بدعم من مؤسسة فرنسا والوكالة الفرنسة للتنمية وسفارة فرنسا في المغرب، ولا تعكس محتوياتها بالضرورة وجهات نظرهم الرسمية.